مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 24 /كانون الاول/2025
المجلد(6)- العدد(4)-الجزء(2) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

الحوكمة الالكترونية في المصارف العراقية

الباحث: زيد رائد شاكر أ . د . احمد يحيى هادي الزهيري
كلية الامام الكاظم (ع) الجامعة

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي. مشاريع اقتصادية . أنظمة إلكترونية

الملخص:

شهد القطاع المصرفي في العراق مسيرة طويلة بدأت منذ تأسيس اول مصرف عراقي في نهاية قرن العشرين حيث كان دوره يتسم بالعمل التقليدي يقتصر على الإيداع عن طريق فتح الحسابات والاقراض لتمويل المشاريع الاقتصادية لتوسيع النمو الاقتصادي العراقي وهذا له دور في التنمية الاقتصادية وتوسيع شبكة المصارف العراقية ودعم التنمية والاستثمارات وعلى الصعيد الإداري قام البنك المركزي العراقي بعدة إصلاحات شاملة إدارية للحفاظ على استدامة هذا العمل خاصة بعد التعرض النظام المصرفي العراقي لعدة تعرقلات منها سياسية وأمنية واقتصادية. إذ شملت هذه الإصلاحات تطور الهياكل التنظيمية وتعزيز الرقابة على المصارف سواء داخلية كانت او خارجية وتطبيق المعايير الدولية للحوكمة والافصاح كما عمل البنك المركزي العراقي على تحديث القوانين والأنظمة مواكبا التطورات الحاصلة عالمياً وبما ينسجم العمل على مبدا الشفافية والاستقرار المالي. اما من الناحية التكنولوجيا فقد بدأت المصارف العراقية بالتحول التدريجي من النظام الورقي الى الأنظمة الالكترونية الحديثة مثل الصراف الالي والأنظمة البنكية المترابطة عبر الانترنت ورغم التحديات الاقتصادية والأمنية فان المصارف العراقية شهدت تطور وتوسع سريع في اعتماد التحول الرقمي بما يعزز كفاءة العمل وسرعة الإنجاز وتعزيز ثقة الجمهور ودعم الاقتصاد الوطني العراقي.

المقدمة:

في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي يواجهها العراق، تعتبر مظاهر الحوكمة في المصارف العراقية أمراً حيوياً وحاسماً لضمان استقرار القطاع المصرفي وثقة المستثمرين والعملاء، يتعلق مفهوم الحوكمة المصرفية بكيفية إدارة ورقابة المصارف على أعمالها واتخاذ القرارات، بما يتماشى مع المعايير القانونية والأخلاقية، تشمل مظاهر الحوكمة في المصارف

العراقية عدة جوانب، مثل شفافية العمليات المصرفية، وضمان مراقبة فعالة للنشاط المصرفي، وتطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما تتضمن أيضًا تعزيز مستوى المساءلة والشفافية داخل المؤسسات المصرفية، وضمان حماية حقوق العملاء والمساهمين. تحسين مظاهر الحوكمة في المصارف العراقية يسهم في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي وجذب الاستثمارات، كما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد. ومع تعزيز هذه الجوانب وتطبيق معايير الحوكمة الدولية، يمكن للمصارف العراقية أن تلعب دورًا أكثر فعالية في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق الازدهار المستدام .

سنتناول في هذا البحث خمس محاور :-

المحور الاول :- ماهية الجهاز المصرفي العراقي

المحور الثاني :- الحوكمة الالكترونية

المحور الثالث :- النظام المصرفي العراقي

المحور الرابع :- هيكلية الجهاز المصرفي العراقي

المحور الخامس :- الية عمل ووظائف الجهاز المصرفي العراقي

الاهمية

يساهم البحث في تعزيز المعرفة المتعلقة بالحوكمة الالكترونية لاسيما في بيئة مصرفية عراقية حيث ما زال هذا المجال بحاجة الى دراسات اكاديمية

الاشكالية

تكمن اشكالية البحث في طرح سوال جوهري مفاده اهمية الحوكمة الالكترونية ودور التحول الرقمي التكنولوجي على واقع المصارف العراقية .

الفرضية

كان للحوكمة الالكترونية دور بارز وملحوظ في تحويل بيئة العمل داخل المصارف العراقية فهو ساعد على تعزيز الشفافية وتقليل حالات الفساد ورفع الكفاءة التشغيلية وتحسين ادارة المخاطر كما ساعد على تطوير الخدمة المصرفية وتحسين التنافسية بين المصارف العراقية .

المنهجية

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف الحوكمة ومظاهرها الالكترونية وتحليل تطبيقها في المصارف العراقية

المحور الاول: ماهية الجهاز المصرفي العراق

يُعد الجهاز المصرفي أحد الدعائم الأساسية لأي اقتصاد وطني كونه المحرك الرئيس للدورة المالية والوسيط الفعّال بين مصادر التمويل والاستهلاك والاستثمار، وفي العراق يحتل الجهاز المصرفي موقعاً حيويًا في البنية الاقتصادية حيث يشكل العمود الفقري للنشاط المالي ويضطلع بدورٍ محوري في تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو القطاعات المنتجة، فضلاً عن كونه أداة تنفيذية للسياسات النقدية التي يضعها البنك المركزي العراقي.

مرّ الجهاز المصرفي العراقي بمراحل متباينة من التطور والتغيير تأثّر خلالها بالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق من النظام المركزي والتأميم في العقود السابقة إلى مراحل الانفتاح الاقتصادي بعد عام 2003، والتي سعت إلى إعادة هيكلة القطاع المصرفي وفق أسس السوق والحرية المصرفية. ويتكوّن هذا الجهاز من شبكة تضم مصارف مركزية وتجارية وإسلامية موزعة بين القطاعين العام والخاص فضلاً عن عدد من فروع المصارف الأجنبية التي بدأت بالظهور في السوق العراقية تدريجياً ويمثل فهم بنية الجهاز المصرفي في العراق وماهيته خطوة ضرورية لتحليل قدرته على الاستجابة لمتطلبات التنمية، وتحقيق الاستقرار المالي، وتوفير التمويل اللازم لمختلف الأنشطة الاقتصادية. كما يسهم في تسليط الضوء على التحديات التي يواجهها، سواء على مستوى البنية التحتية أو التشريعات التنظيمية أو الكفاءة الإدارية والتقنية، مما يفتح المجال لدراسة أكثر عمقاً للإصلاحات المطلوبة لتفعيل دوره في الاقتصاد الوطني.

يعد العراق واحداً من أوائل الدول العربية التي شهدت ظهور المؤسسات المصرفية المالية إذ مر الجهاز المصرفي العراقي بمراحل عدة منذ تأسيسه حتى الوقت الحالي حيث تميزت هذه المراحل بتحولات ملحوظة في تشريعاته وهيكليته في البداية سيطرت الفروع المصرفية الأجنبية وبشكل خاص المصارف البريطانية، على الساحة المصرفية في العراق منذ قيام الدولة العراقية وحتى عام 1940، تمكنت الحكومة العراقية في ذلك العام من إنشاء أول مصرف عراقي وهو المصرف الزراعي كمؤسسة متخصصة وأول مصرف تجاري كان مصرف الرافدين الذي تأسس في عام 1941 برأسمال وطني، تم تأسيس مصارف محلية أخرى سواء خاصة أو حكومية لتعمل جنبًا إلى جنب مع المصارف الأجنبية العاملة في السوق المصرفية حتى عام 1964 في ذلك العام تم تأميم المصارف الأجنبية والخاصة لتجمع في أربع مجموعات رئيسية تملكها الدولة، واستمرت السيطرة الحكومية الكاملة على الجهاز المصرفي حتى عام 1991 في هذه الفترة شهد القطاع

المصرفي تحولات بفضل السماح بتأسيس المصارف الخاصة المحلية كشركات مساهمة تعمل في مجالات مختلفة من العمل التجاري الاستثماري المصرفي، شريطة أن تلتزم بالضوابط المعمول بها في المصارف الحكومية .[1]

دخل قطاع المصارف في العراق مرحلة جديدة ابتداءً من عام 2004 حيث تمثلت هذه المرحلة في التحرر من القيود الكثيرة التي كانت تفرض على عملياته خلال الفترات السابقة كانت هذه القيود تشمل خطط الائتمان التي كانت تحدد من قبل الحكومة، وقيود أسعار الفائدة التي كانت تحددها البنك المركزي بالإضافة إلى قيود الاحتياط القانوني التي كانت سارية، في المراحل السابقة لم تكن المصارف مسموحاً لها بالدخول إلى السوق سابقاً باستثناء فترة التسعينات أما المصارف الأجنبية، فمنذ فترة التأميم في منتصف الستينيات لم يُسمح لأي فرع من فروعها بالدخول إلى السوق المصرفي في الوقت الحالي تشهد الصناعة المصرفية في العراق حرية أكبر حيث يُسمح للمصارف الأجنبية بالدخول إلى السوق المصرفية بشكل حر سواء من خلال إنشاء فروع جديدة أو بأشكال أخرى مختلفة بالتعاون مع المصارف المحلية الموجودة. وسوف نقسم هذا المبحث الى ما يلي :-

المحور الثاني :- الحوكمة الالكترونية

تعد الحوكمة الالكترونية من المصطلحات التي دخلت حياتنا بقوة واصبحت تتداول في الانشطة السياسية والادارية والاقتصادية بأستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتطورة بين المصارف العراقية بعضها ببعض او بين المصارف العراقية وعملائها بغرض رفع كفاءة الاداء والغاء الوسطاء الاخرين وتسهيل المعاملات المصرفية .

ويمكن تعريف الحوكمة الالكترونية :- هي عملية استخدام المؤسسات الحكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويمكن تعريف الحوكمة الالكترونية بشكل اوسع :- هي استخدام او توظيف نتائج الثورة التكنولوجيا في تحسين مستويات الاداء في الاجهزة الحكومية ورفع كفاءتها وتعزيز فعالياتها لتحقيق الاهداف المرجوة ويشمل ذلك الاستفادة من تراكم المعرفة والتقدم الفني المرافق لها في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات العامة وتحسين اساليب تقديمها بوسائل غير تقليدية وتبادل المعلومات بين المؤسسات الحكومية والاستفادة من خدماتها في اي زمان ومكان على اساس المساواة والعدالة بين المعنيين كافة بالخدمات العامة[2] .

المحور الثالث: النظام المصرفي العراقي

تطور القطاع المصرفي العراقي بشكل كبير مع تنوع وتعدد أدواره بمرور الزمن استجابة للتحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد. في بدايات ظهور المصارف في العراق كانت المصارف الأجنبية تسيطر على المشهد حيث نشطت هذه المصارف وفروعها في عدة مدن رئيسية مثل بغداد والبصرة، والموصل لم يكن هناك دور رقابي حكومي مركزي بارز في ذلك الوقت ولم تلعب المصارف الحكومية دوراً ملحوظاً في فترة تأسيس المصارف وقد صدر قانون العملة العراقية في عام 1931 وفقًا للقانون رقم 44 لسنة 1931 حيث تأسست لجنة العملة التي كانت مقرها في لندن. في العقود الأولى من القرن العشرين كانت هناك ثلاث مصارف رئيسية في العراق، وهي البنك العثماني عام 1893، والبنك الشرقي المحدود الذي تحول إلى بنك الحكومة والبنك الشاهنشاهي الإيراني (البنك البريطاني للشرق الاوسط) عام 1916 .[3]

في عقدي الستينات والسبعينات من القرن الماضي شهد القطاع المصرفي في العراق تطورات كبيرة، حيث تم إصدار قانون تأميم المصارف رقم 100 لعام 1964، الذي أثار جدلاً واسعاً بين المختصين ما بين المؤيد والمعارض فرض قانون التأميم تقسيم المصارف إلى أربع مجموعات وهي (مجموعة البنك التجاري العراقي، مجموعة بنك بغداد والعربي، مجموعة بنك الرشيد، ومجموعة بنك الاعتماد، بعد ذلك تبعت عمليات دمج أخرى أدت في النهاية إلى دمج المصارف المتأممة في مصرف واحد وهو مصرف الرافدين في عام 1974.[4]

وبعد تغيير النظام السياسي في العراق بعد عام 2003 والانتقال نحو اقتصاد السوق تم إصدار قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لعام 2004 الذي منح البنك المركزي استقلالية كاملة عن الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية. وفقًا للمادة 26 من هذا القانون أصبح البنك المركزي مستقلاً ومنعزلاً عن الضغوط السياسية المالية، بهدف الحفاظ على عرض النقد كما شهدت هذه الفترة إصدار قانون المصارف التجارية رقم 94 لعام 2004 وصدور قانون سوق العراق للأوراق المالية رقم 74 لعام 2004، خلال هذه الفترة تم إصدار قانون الاستثمار رقم 13 لعام 2006 بهدف بناء نظام مالي يعمل وفق المعايير الدولية ومن بين المؤسسات المالية التي تأسست في هذه الفترة يأتي المصرف العراقي للتجارة الذي بدأ برأسمال قدره 100 مليون دولار مقدمة من صندوق تنمية العراق. يسعى هذا المصرف إلى مساعدة العراق في استعادة جدارته الائتمانية دوليًا وتعزيز العلاقات المالية بسبب العزلة التي عانى منها العراق.[5]

إضافة إلى ذلك، شهدت هذه المرحلة سلسلة من الإصلاحات التي يمكن تلخيصها فيما يلي :[6]

1- تحديد الحد الأدنى لرأسمال المصارف القائمة بلا يقل عن 250 مليار دينار أو 50 مليون دولار أو ما يعادلها بنسبة 30% من رأس مال المصارف المحلية كرأسمال تشغيلي لفروع المصارف الأجنبية.

2- السماح للمصارف الأجنبية بفتح فروع ومكاتب في العراق المشاركة في رؤوس أموال المصارف العراقية، من أجل تعزيز المنافسة وتطوير العمل المصرفي.

3- خفض متطلبات الاحتياطي القانوني من 42% إلى 25% مع الاحتفاظ بنسبة 5% على شكل نقد في خزائن المصرف نفسه و20% تحتفظ بها لدى البنك المركزي العراقي.

4- تحرير أسعار الفائدة المصرفية.

5- إنشاء نافذة مزاد العملة الأجنبية، التي ساهمت في تحسين واستقرار سعر صرف الدينار العراقي انذاك

6- إصدار عملة عراقية جديدة بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وزيادة الثقة في الدينار العراقي.

خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2019 اتخذ البنك المركزي في العراق مجموعة من الإجراءات والتدابير، وأصدر سلسلة من القوانين لمواكبة التطورات في الاقتصاد العالمي بهدف تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، في عام 2015 تم إصدار قانون المصارف الإسلامية رقم 43 لسنة 2015 لتنظيم عمل لمصارف الإسلامية. كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات لتنظيم عمل المصارف، ومن أبرزها تطبيق مبادئ بازل3 [7] فيما يتعلق بالمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.[8]

في عام 2020 وبهدف مواجهة انتشار جائحة كورونا وتقليل تأثيرها والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي اتخذ البنك المركزي العراقي مجموعة من الإجراءات والتشريعات ومن بين أبرزها :[9]

1- إصدار الضوابط الموحدة لمبادرة تريليون لتمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

2- إصدار ضوابط شبكة الحماية المالية الإسلامية.

3- إصدار قائمة السيولة للمصارف الإسلامية.

4- إصدار تنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني عن طريق الهاتف النقال.

5- إصدار تشريعات لتنظيم عمل الوكلاء الرئيسيين.

6- إصدار الضوابط الرئيسية والثانوية لمزودي خدمات الحوالات الخارجية.

7- إعداد مبادرات ضمن الخطة الاستراتيجية 2021-2023، تتضمن مراقبة مديونية الأفراد لدى الجهاز المصرفي، وتعزيز رصد المخاطر العابرة للحدود .

ان هيكل نظام المدفوعات في العراق يتالف من مجموعة من الأنظمة الإلكترونية المتطورة التي يديرها البنك المركزي العراقي والتي تعد جزء من الإطار الأساسي للحوكمة المصرفية العراقية والتي تهدف إلى تعزيز الكفاءة والدقة في تنفيذ العمليات المالية بين المصارف والمؤسسات. وتشمل هذه الأنظمة ما يلي :[10]

1. نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS): أُطلق هذا النظام في عام 2006 لربط البنك المركزي العراقي بفروع المصارف الرئيسة ووزارة المالية ويُستخدم لتبادل أوامر الدفع ذات القيمة العالية داخل البلاد. يعمل النظام على إلغاء الحاجة إلى التسوية اليدوية مما يقلل من المخاطر المالية المرتبطة بعمليات المقاصة. ويتولى البنك المركزي مسؤولية تهيئة هذا النظام وتثبيت برامجه في مقار المشاركين، بالإضافة إلى تدريب كوادر المصارف ومتابعة حساباتهم ضمن النظام.
2. نظام مقاصة الصكوك الإلكترونية (ACH-C): يتيح هذا النظام تبادل أوامر الدفع والصكوك بين المصارف المشاركة وفروعها بشكل آلي ويتم إرسال صافي التسوية النهائية إلى نظام RTGS كما يسمح النظام بتبادل صور الصكوك المرمزة بالحبر الممغنط، بينما تُحفظ النسخ الأصلية لدى الفرع المودَع فيه الصك، تُرسل البيانات إلكترونياً من الفروع إلى المقرات العامة للمصارف المشاركة .[11]
3. نظام المقاصة الداخلية بين فروع المصرف الواحد (IBCS): هذا النظام مخصص للمصارف الحكومية التي لا تمتلك نظاماً مصرفياً شاملاً، ويُستخدم لتبادل الحوالات الداخلية بين فروع المصرف ذاته. يتيح هذا النظام دقة وشفافية في مراقبة التحويلات من قبل الإدارة العامة للمصرف، كما يوفر قاعدة بيانات كاملة للعمليات، ويعمل على إرسال واستلام أوامر الدفع والصكوك المشفرة تلقائياً بين الفروع .[12]
4. نظام الحفظ المركزي للأوراق المالية (CSD): يتولى هذا النظام إدارة الأوراق المالية الحكومية الصادرة عن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية بما في ذلك تنظيم المزادات الخاصة بإصدارها (السوق الأولية) وتسوية العمليات التي تتم بين المصارف (السوق الثانوية). كما يحافظ على السجل الرئيسي للأوراق المالية، ويتولى دفع الفوائد وسداد الديون عند الاستحقاق. ويرتبط هذا النظام بنظام RTGS لضمان تسوية مالية فورية كما ينسق مع نظام المقاصة الآلية لتوفير معلومات دقيقة عن الرهونات في بداية كل جلسة وتسوية المعاملات المرتبطة بها .[13]

المحور الرابع : هيكلية الجهاز المصرفي العراقي

بعد عام 2003 ورث البنك المركزي العراقي نظام مصرفي متخلف من ناحية التنظيم، ولحل هذه المشكلة أصدر البنك المركزي قانون رقم 56 لسنة 2004 وقانون المصارف رقم 94 لسنة 2004، اللذين سمحا للمصارف الأجنبية بالعمل في العراق بناءً على منهجية اقتصاد السوق تم اتخاذ بعض الإجراءات لتحسين الوضع :[14]

1- تحديد سعر الفائدة وإلغاء خطوط الائتمان.

2- فتح أبواب العمل للبنوك الأجنبية سواء من خلال المشاركة في البنوك المحلية دون وضع حدود لنسبة المشاركة أو فتح فروع في العراق دون تحديد رأس المال بالإضافة إلى إمكانية فتح مكاتب تمثيل لها.

يتألف القطاع المصرفي في أي دولة من البنك المركزي والمصارف الخاصة بالإضافة إلى القوانين والأنظمة المصرفية السارية يعتبر البنك المركزي العمود الفقري للقطاع المصرفي حيث يدير القطاع بشكل شامل من خلال تنفيذ سياسات نقدية وائتمانية للبلد والمساهمة في تنفيذ السياسات الاقتصادية.

أولاً- البنك المركزي:

البنك المركزي يشكل مركزاً حيوياً لنظام المصارف حيث يوفر السيولة اللازمة للبنوك لمواجهة الصعوبات المالية وتلبية احتياجات عملائها من سحب الودائع، بعد التحقق من أن هذه الصعوبات ليست نتيجة سوء إدارة أو فساد. يتم تحديد سعر الفائدة الذي يؤثر على البنوك التقليدية بواسطة البنك المركزي وهو يتحمل التكاليف ويضمن أمان أصول المصرف يقوم البنك المركزي بضمان الأصول المطلوبة من قبل البنوك، مما يمنحه قدرة على تحديد الطلب على الائتمان وفقاً لمتطلبات السياسة النقدية[15].

البنك المركزي هو الجهة المسؤولة بشكل أساسي عن إصدار النقود وضمان سلامة أسس وقواعد النظام المصرفي، ويحمل مسؤولية الإشراف على السياسة النقدية والائتمانية وتقديم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة. يتميز البنك المركزي عن البنوك التجارية في عدة جوانب مثل ملكيته وأهدافه وطبيعة عملياته وعلاقته مع العملاء.[16]

ثانياً- البنوك الإسلامية:

تأسيس المصارف الإسلامية جاء لسد الحاجة الماسة لخدماتها التي تعتمد على أحكام الشريعة الإسلامية وأهدافها بشكل يحقق مصلحة المتعاملين والمساهمين والمجتمع والاقتصاد بشكل

عام، وذلك بما يتماشى مع ذلك، تبينت هذه الحاجة الملحة للمصارف الإسلامية من خلال زيادة عددها وانتشارها في السنوات الأخيرة، إلى جانب ازدياد عدد المتعاملين معها وزيادة أصولها وعملياتها وأنشطتها.[17]

1- تعتبر مؤسسة مصرفية إسلامية تمتنع عن التعامل بالفوائد (الربا)، وتقوم بأعمالها ومعاملاتها وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية.
2- تعتبر مؤسسات مالية ومصارف تعتمد على تجنب الربا وتطبيق آليات تتجنبه.
3- تعتبر المؤسسات المالية التي ينص تأسيسها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالربا.

من خلال ذلك، يظهر أن هناك توافق في هذه التعاريف حول أساس تبني الشريعة الإسلامية ومبادئها، وعدم التعامل بالربا وتوظيف الأموال بما يتوافق مع الفرد والمجتمع. يتمثل الارتباط الوثيق بين عمل هذه المصارف والشريعة الإسلامية وأهدافها في الفرد المساهم فيها والمتعامل معها، مما يعزز دورها في دعم المجتمع والفرد والاقتصاد بشكل عام.

ثالثاً- المصارف التجارية:

بدأت المصارف التجارية أنشطتها بقبول الودائع والاعتماد عليها في منح القروض إذ إنها مؤسسات مالية تسعى إلى تحقيق الأرباح وذلك لأنها مؤسسات مالية وسيطة تنقل الأموال من الوحدات الاقتصادية المودعة التي تحتاج إلى القروض ومع ذلك تقوم هذه المؤسسات المالية الوسيطة (المصارف التجارية) بعمليات القروض القصيرة الأجل.

تعرف المصارف التجارية على أنها المكان الذي يلتقي فيه أصحاب الموارد وطالبو هذه الموارد إنها مؤسسة مالية تسعى إلى تحقيق الربح والمصارف التجارية هي مؤسسات تقبل الودائع المصرفية من الأفراد والهيئات تحت الطلب والأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض والسلف، وتعرف بأنها إحدى مؤسسات السوق النقدية التي تتعامل في الائتمان النقدي قصير الأجل أي أنها تقبل الودائع من الأفراد والمؤسسات الحكومية والأخرى تحت الطلب والأجل ثم تستخدم هذه الودائع في منح القروض وتقديم البدائل الائتمانية الأخرى مثل صكوك الكمبيالات .[18]

كذلك بلغ عدد المصارف العاملة في العراق 81 مصرفاً، تشمل 8 مصارف حكومية تتنوع بين مصارف تجارية، متخصصة ومصرف إسلامي واحد، 74 مصرفًا أهلياً حيث شكلت نسبة المصارف الأهلية إلى العدد الكلي للمصارف 91%، ويبلغ عدد الفروع 430 منها فروع للمصارف الحكومية تشكل 51% منها، ولبنانية تدير 27 فرعًا من المصارف العاملة في العراق البالغ عددها

843 مصرفًا في نهاية عام 2017. وقد بلغ عدد موظفي المصارف العاملة في العراق 30،507 موظفًا في عام 2018 حيث يعمل نحو 68% منهم في المصارف الحكومية السبعة و32% في المصارف الخاصة. على الرغم من وجود عدد كبير من المصارف الأهلية في العراق إلا أنه يُلاحَظ بقاء حجمها ونشاطها محدودين جدًا مقارنة بالمصارف الحكومية التي تدير حوالي 90% من مجمل أصول القطاع المصرفي العراقي، بينما تدير حوالي 10% فقط المصارف الأهلية العراقية والأجنبية .[19]

جدول رقم (2) بأسماء المصارف العاملة في العراق[20]

ت	المصارف الحكومية	المصارف التجارية المحلية	المصارف الإسلامية المحلية	المصارف التجارية المحلية في الخارج	المصارف الأجنبية التجارية والإسلامية	مكاتب تمثيل المصارف الأجنبية العاملة في العراق
.1	الرافدين	بغداد	ايلاف الاسلامي	الأهلي العراقي	زرات التركي (الزراعي التركي) (فرع العراق)	مكتب ستي بنك
.2	الرشيد	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	العراقي الإسلامي للإستثمار والتنمية	التنمية الدولي للإستثمار والتمويل	بيبلوس اللبناني	ابو ظبي الاول
.3	الصناعي	الاستثمار العراقي	كوردستان الدولي الإسلامي للإستثمار	الرافدين	إنتركونتيننتال	
.4	الزراعي التعاوني	الأهلي العراقي	الوطني الإسلامي	الوركاء	بنك بيروت والبلاد العربية	
.5	العقاري	المتحد للاستثمار	دجله والفرات للتنمية والاستثمار الإسلامي	بغداد	وقفلر للشركة المساهمة التركية (Vakif)	
.6	العراقي للتجارة	الائتمان العراقي	التعاون الإسلامي للإستثمار	التعاون الاسلامي	آيش بنك شركة مساهمة (العمل التركي)	
.7	النهرين الإسلامي	دار السلام للاستثمار	العطاء الإسلامي للإستثمار والتمويل		البحر المتوسط	
.8	نشتمان	مصرف بابل	جيهان للإستثمار والتمويل الإسلامي ش.م.خ		ستاندرد تشارترد	
.9		الاقتصاد للاستثمار والتمويل	المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل		بنك ميباب ش.م.ل	
.10		سومر التجاري	الناسك الإسلامي للاستثمار والتمويل		فرنسبنك	
.11		الخليج التجاري	السنام الإسلامي		ملي ايران	

.12	الوركاء للاستثمار والتمويل		العالم الإسلامي للأستثمار والتمويل		بنك بارسيان	
.13	الموصل للتنمية والاستثمار		الجنوب الإسلامي للاستثمار والتمويل		الأردن	
.14	الشمال للتمويل والاستثمار		الود الإسلامي للأستثمار والتنمية		بنك الاتحاد	
.15	الاتحاد العراقي		العربية الإسلامي		ابو ظبي الاسلامي	
.16	اشور الدولي للاستثمار		نور العراق الإسلامي للاستثمار والتمويل		البركة التركي الاسلامي	
.17	المنصور للاستثمار		زين العراق الإسلامي للإستثمار والتمويل			
.18	عبر العراق للاستثمار		الدولي الإسلامي			
.19	الإقليم التجاري للاستثمار		القابض الإسلامي للتمويل والاستثمار			
.20	الهدى		الأنصاري الإسلامي للاستثمار			
.21	أربيل للاستثمار والتمويل		الثقة الدولي الأسلامي			
.22	التنمية الدولي للاستثمار والتمويل		الراجح الإسلامي			
.23	حمورابي التجاري		القرطاس الإسلامي للاستثمار والتمويل			
.24	العربي العراق		اسيا العراق الاسلامي للإستثمار والتمويل			
.25			المشرق العربي الإسلامي للأستثمار			
.26			الطيف الإسلامي للإستثمار والتمويل			
.27			المال الإسلامي للإستثمار			
.28			أمين العراق للإستثمار والتمويل الاسلامي			
.29			العراق الأول الإسلامي للاستثمار والتمويل			
.30			مسك الإسلامي			
.31			التجاري العراقي الاسلامي			

تظهر البيانات المتعلقة بأنشطة المصارف العامة في الجهاز المصرفي العراقي أن المصارف التجارية المحلية تسيطر على معظم الأنشطة المصرفية، حيث تمثل المصارف الحكومية حوالي 90% وتنتشر فروع المصارف العراقية في جميع المحافظات حيث وصل عددها إلى 891 فرعاً توزعت في معظم محافظات العراق على الجانب الآخر يُلاحَظ أن انتشار فروع المصارف الخاصة متركز في بعض المناطق، حيث أن معظم البنوك الخاصة تقدم خدماتها من خلال عدد محدود جدًا من الفروع، حيث تصل نسبة الفروع الخاصة لـ 62 مصرفًا إلى 413 فقط يعود السبب في ذلك إلى صغر حجم معظم البنوك الخاصة وتقديمها خدمات محدودة نسبيًا مما يجعلها تفضل الاكتفاء بعدد قليل من الفروع بدلاً من التوسع والانتشار كما هو الحال في المصارف الحكومية يمثل المصارف الخاصة حوالي 10% فقط من إجمالي النشاط المصرفي في الجهاز المصرفي العراقي في عام 2016 .[21]

ويمكن القول تعتمد المصارف الاهلية والحكومية في نشاطها على ما يلي :-

1- **هيكل الودائع**: يعتمد نشاط معظم الموارد المالية على أموال المودعين، حيث تمثل الحصة الأكبر فيها الودائع الجارية التي تحتفظ بها بنوك الحكومة، تشكل الودائع الجارية أغلبية الودائع المصرفية، إذ تمتلك أكثر من 78% من إجمالي الودائع في القطاعين العام الخاص، خلال الفترة من 2010 إلى 2016، شهدت الودائع تطورات مختلفة بين الأوقات والأماكن، كما تطور حجم الودائع لدى المصارف العراقية حيث ارتفعت نسبتها بنسبة 30.2% خلال الفترة 2010-2016 لتصل قيمة الودائع من 47.9 تريليون عام 2010 إلى 62.4 تريليون عام 2016، يعود هذا الارتفاع إلى سياسة زيادة سعر الفائدة على الودائع التي اعتمدها البنك المركزي مما أدى إلى تحسن الوضع الاقتصادي وزيادة الثقة في نظام البنوك، بعد أن شهدت انخفاضًا في عام 2015 بنسبة 13% نتيجة لتدهور الوضع الأمني وظهور تنظيم داعش وانسحاب بعض الجماعات من البنوك وضعف قدرة المصارف على جذب الودائع مما أدى إلى انخفاض عدد فروع المصارف .[22]

2- يستحوذ قطاع خدمات المجتمع على النسبة الأكبر من القروض النقدية الممنوحة من المصارف العراقية، يليه قطاع البناء والتشييد على الرغم من انخفاض هذه النسبة في عام 2013، بينما القطاعات الأخرى مثل التعدين والصناعة والزراعة حصلت على نسب أقل من القروض النقدية، مما يدل على أن المصارف العراقية تمنح هذه القروض بناءً على الضمانات المقدمة من قطاعات خدمات المجتمع والبناء والتشييد التي يمكن أن تسترد القروض في حال

عدم السداد وهذا يتباين مع ممارسات القروض في القطاعات الأخرى ساهمت المصارف الحكومية بنسبة 77.83% من إجمالي القروض النقدية الممنوحة بينما ساهمت المصارف الخاصة التجارية بنسبة 22.17%. على الرغم من أن رؤوس الأموال تعود للمصارف الخاصة بنسبة 79% مقابل 21% للمصارف الحكومية، إلا أن هذه النسبة تشير إلى وجود تحديات في توجيه وتركيز القروض النقدية بشكل واضح، تكشف هذه الوقائع عن انعكاسات مشاكل في نظام القروض النقدية، حيث يظهر عدم التوازن في توجيهها وتوزيعها، مما يعكس انكشاف المصارف الحكومية على المقترضين ويكشف عن حجم المخاطر المحتملة. وتنص المادة 31 من قانون المصارف على عدم تجاوز حجم القروض المقدمة مثنى أضعاف من رأس المال واحتياطيات المصارف ولكن يبدو أن القطاع الحكومي يتجاوز هذه النسبة.[23]

التنافس بين القطاعين، الحكومي والخاص، يعد محدودًا، حيث تتخذ المصارف الحكومية دورًا في تقديم القروض للجهات العامة بدلاً من تمويلها مباشرة من الموارد العامة وهو ما يفتقده المصارف الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، تقدم المصارف الحكومية تسهيلات ائتمانية لبعض الجهات بأسعار فائدة منخفضة، والتي غالبًا ما لا تكون متاحة للمقترضين من المصارف الخاصة بنفس الشروط، مثل القروض الخاصة بالموظفين والقروض العقارية التي تُقدمها بعض المصارف الحكومية، على الجانب الآخر، تظل المصارف الخاصة تتردد في تقديم وتوسيع نطاق القروض مع امتناعها عن تبني مواقف مماثلة حيث يميلون إلى تقديم القروض التعهدية بدلاً من القروض النقدية.

المحور الخامس : آلية عمل ووظائف الجهاز المصرفي العراقي

يعتبر الجهاز المصرفي في العراق أحد العناصر الحيوية في النظام الاقتصادي حيث يلعب دورًا أساسيًا في تنظيم وتسهيل عمليات التمويل والتداول المالي داخل البلاد، تتكون آلية عمل الجهاز المصرفي العراقي من مجموعة من المؤسسات المالية التي تعمل وفق التشريعات والضوابط المحلية والدولية، وظائف الجهاز المصرفي العراقي تتضمن على سبيل المثال توفير الخدمات المصرفية الأساسية للمواطنين والشركات، مثل فتح الحسابات البنكية، تقديم القروض إدارة الودائع، وتسهيل عمليات الدفع والتحويل. بالإضافة إلى ذلك يلعب الجهاز المصرفي دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد المحلي من خلال تمويل المشاريع والاستثمارات وتعزيز التنمية الاقتصادية.

وقد تطور الجهاز المصرفي في العراق بمرور الوقت مع التحديثات والإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والكفاءة وتعزيز الاستقرار المالي. بفضل هذه الجهود، يستطيع الجهاز المصرفي العراقي تلبية احتياجات الاقتصاد المتنامي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وفي عام 2004 اتخذ البنك المركزي العراقي عدة إجراءات تصب في آلية عمل الجهاز المصرفي :[24]

1- الاستقلالية المالية التي حصل عليها البنك المركزي بموجب القانون الجديد رقم 56 لعام 2004، والتي تتضمن عدم تقديم قروض للحكومة ودوائرها، وعدم تجاوزه لحدوده في التعاقد مع مقدمي خدمات أجانب، بالإضافة إلى تقديره من خلال ديوان الرقابة المالية وصلاحيته للنشر.

2- توفير العراق لموارد النقد الأجنبي (إيرادات النفط) بعد توقف دام خلال فترة التسعينيات.

3- توحيد فئات العملة العراقية (الدينار) بعد إصدار العملة العراقية الجديدة رقم 14 بمواصفات عالمية.

وليس هذا فحسب بل عمد على اتخاذ اجراءات اخرى ضمن وعززت الاجراءات المشار اليها اعلاه ومنها :[25]

1- إلغاء خطة الائتمان السنوية التي كان يعدها البنك المركزي للمصارف وترك صلاحية وضع خطة لكل مصرف.

2- السماح للمصارف بتقديم القروض الكبيرة المشتركة التي ساهم في تقديمها أكثر من مصرف.

3- تقديم القروض مع دراسات جدوى اقتصادية وضمانات مناسبة ومتناولة للاستخدام في الأغراض المخصصة لها.

4- تطبيق اللائحة التوجيهية لتصنيف الائتمان ووضع تخصيصات مالية تتناسب مع المخاطر الخاصة لكل صنف، بدءًا من الائتمان الممتاز وانتهاءً بالائتمان الخاسر، لضمان سلامة العمل المصرفي.

5- تم منح تراخيص لشركات تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة حيث تنظم أعمالها تعليمات صادرة من البنك المركزي العراقي نتيجة لذلك تأسست الشركة العراقية للقروض الصغيرة والمتوسطة في 18 أيار 2009 ومنح البنك ترخيصًا لشركة مساهمة خاصة لضمان القروض، وهي الشركة العراقية للصناعات المصرفية وهي شركة مالية غير مصرفية ووافق عدد المساهمين في رأس مالها من المصارف الخاصة 16 مصرفًا ووافق البنك المركزي في عام 2008، وتعتمد نسبة الضمان التي تمنحها الشركة على طبيعة القرض، حيث تمثل هذه

النسبة الحد الأقصى 75% من قيمة القرض الذي يعتمده المصرف، ساهمت جهود الإصلاح الهيكلي في تحسين كفاءة القطاع المصرفي ودعم ملائمته المالية من خلال تحديث الإطار التشريعي ومراجعته، مما عزز زيادة الاعتماد على قوى السوق والمنافسة والسعي إلى مواكبة التغييرات القانونية المطلوبة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية في مجال الرقابة على المؤسسات المصرفية وغير المصرفية والتي تسهل تفعيل إشراف البنك عليها.

الخاتمة:

يتضح من خلال هذا البحث ان تطبيق الحوكمة الالكترونية في المصارف العراقية لم يعد خياراً ثانوياً بل اصبح ضرورة ملحة لمواجهة التحديات المتزايدة في بيئة العمل المصرفي الحديث ولتعزيز الشفافية والكفاءة والقدرة التنافسية فأن الانتقال من الاساليب التقليدية الى نظم رقمية متقدمة يسهم بشكل مباشر في تحسين جودة الخدمات ، وفي الختام فأن نجاح الحوكمة الالكترونية في المصارف العراقية يتطلب تعاوناً متوازياًبين المؤسسات المالية والجهات الرقابية والحكومة بهدف ايجاد بيئة رقمية هادفة وفعالة

الاستنتاجات وبعض التوصيات:

بعد العرض الكامل لموضوع الحوكمة الالكترونية في المصارف العراقية خرج البحث بعدة استنتاجات نذكر منها:

1- تعد الحوكمة الإلكترونية في المصارف العراقية أمر حيوي مهم للعمل على استقرار القطاع المصرفي وكسب ثقة المستثمرين والمتعاملين مع المصرف.
2- تشمل مظاهر الحوكمة في المصارف العراقية عدة جوانب، مثل شفافية العمليات المصرفية، وضمان مراقبة فعالة للنشاط المصرفي، وتطبيق المعايير الدولية لحماية حقوق العملاء والمساهمين، العمل على مكافحة غسيل الأموال وعمليات تمويل الإرهاب.
3- يسهم تحسين مظاهر الحوكمة في المصارف العراقية في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي وجذب الاستثمارات، والذي بدوره يعمل على تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد.
4- يُعد الجهاز المصرفي أحد الدعائم الأساسية لأي اقتصاد وطني كونه المحرك الرئيس للدورة المالية والوسيط الفعّال بين مصادر التمويل والاستهلاك والاستثمار.
5- مرّ الجهاز المصرفي العراقي بمراحل متباينة من التطور والتغيير وتأثّر بالتحولات السياسية والاقتصادية التي شهدها العراق في العقود السابقة ثم تحول إلى مرحلة الانفتاح الاقتصادي بعد عام 2003.

6- يتكوّن الجهاز المصرفي العراقي من شبكة تضم مصارف مركزية وتجارية وإسلامية موزعة بين القطاعين العام والخاص، كما يضم كذلك عدداً من فروع المصارف الأجنبية التي بدأت بالظهور في السوق العراقية.

7- يعد العراق واحداً من أوائل الدول العربية التي شهدت ظهور المؤسسات المصرفية المالية.

8- أنشأ أول مصرف عراقي في عام 1941 وهو المصرف الزراعي كمؤسسة متخصصة وأول مصرف تجاري كان مصرف الرافدين الذي تأسس برأسمال وطني، ثم بعد ذلك تم تأسيس مصارف محلية أخرى سواء خاصة أو حكومية لتعمل جنبًا إلى جنب مع المصارف الأجنبية العاملة في السوق المصرفية حتى عام 1964.

9- في عام 2004 دخل قطاع المصارف في العراق مرحلة جديدة حيث تمثلت هذه المرحلة بالتحرر من القيود الكثيرة التي كانت تفرض على عملياته المصرفية في الفترات السابقة كخطط الائتمان، وقيود أسعار الفائدة، وقيود الاحتياط القانوني.

التوصيات:

1- تسليط الضوء على التحديات التي تواجه القطاع المصرفي في العراق سواء على مستوى البنية التحتية أو التشريعات التنظيمية أو الكفاءة الإدارية والتقنية، والعمل على تذليل تلك العقبات.

2- فتح المجال لدراسة أكثر عمقاً للإصلاحات المطلوبة وتفعيل دوره في الاقتصاد الوطني.

3- العمل على مواكبة تطور الجهاز المصرفي في العراق مع التحديثات والإصلاحات التي تجري بهدف الكفاءة وتعزيز الاستقرار المالي، ورفع قدرة الجهاز المصرفي العراقي على تلبية احتياجات الاقتصاد المتنامي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

الهوامش:

---

(1) محمد عطوة وآخرون، قياس كفاءة الجهاز المصرفي العراقي باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 41، العدد 3، جامعة المنصورة كلية التجارة، 2017، ص5.

(2) عبدالرحمن طالب شرموط، الحوكمة الإلكترونية في العراق: رؤية في الحلول والآفاق المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 80، ص139.

(3) عبد الحسين الغالبي وأحمد عطشان، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجلة الخليجي، المجلد 26، العدد 17، جامعة البصرة، 2009،ص 20

(4) عمار العابدي، النشأة الحديثة للنظام المصرفي العراقي في مئة عام، منصة أريد، لندن، 2020، ص ص1-2.

(5) أحمد بتال و فيصل الدليمي، استعمال مؤشر هيرفندال – هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011-2016)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد44، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، 2018، ص ص323-324.

(6) محمد عطوة وآخرون، قياس كفاءة الجهاز المصرفي العراقي باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، مصدر سابق، ص ص5-8.

(7) بازل 3 (أو اتفاقية بازل الثالثة أو معايير بازل: هي إطار تنظيمي عالمي طوعي بشأن كفاية رأس المال المصرفي واختبار الضغط ومخاطر سيولة السوق. تم تطوير هذه الدفعة الثالثة من اتفاقيات بازل (انظر بازل 1، بازل 2) استجابة لأوجه القصور في التنظيم المالي التي كشفت عنها الأزمة المالية في 2007-2008 . ويهدف إلى تعزيز متطلبات رأس المال المصرفي من خلال زيادة الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال وحيازات الأصول السائلة عالية الجودة، وتقليل الرافعة المالية للبنك، تم الاتفاق على بازل 3 من قبل أعضاء لجنة بازل للرقابة المصرفية في تشرين الثاني 2010، وكان من المقرر تقديمها من 2013 حتى 2015 ؛ ومع ذلك، تم تمديد التنفيذ مرارًا وتكرارًا حتى 1 كانون الثاني 2022 ثم مرة أخرى حتى 1 كانون الثاني 2023، في أعقاب جائحة كوفيد-19.

(8) محمد عطوة وآخرون، قياس كفاءة الجهاز المصرفي العراقي باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، مصدر سابق، ص8.

(9) صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار في الدول العربية، أبو ظبي، 2021، ص ص26-27 .

(10) فلاح ثويني، المصارف الرقمية والوصول السهل إلى التمويل قراءة في توسيع التمويل قاعدة الزبائن المصرفيين من خلال المصارف، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2024، ص27-28.

(11) مكونات نظام المدفوعات العراقي، البنك المركزي العراقي، متاح على موقع البنك المركزي العراقي على الرابط: https://cbi.iq/news/view/2854، تاريخ الدخول 2025/5/6.

(12) مكونات نظام المدفوعات العراقي، البنك المركزي العراقي، المصدر السابق.

(13) المصدر السابق.

(14) كمال البصري، أطروحة للإصلاح المصرفي: أفكار للمناقشة، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، 2008، ص1.

(15) Haifaa Mezher Falhy, The central bank between the lender and the last medic, , Issue 1 , Volume 1, 2019, p.407.

(16) محب توفيق، الاقتصاد النقدي ولمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011، ص266.

(17) فليح خلف، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للتوزيع والنشر، الأردن، 2006، ص383-384.

(18) دلشاد هاجاني، أثر القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى معهد الدراسات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، نيقوسيا، 2021، ص52.

(19) سامرة المطيري، دور الإصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق، رسالة الماجستير، جامعة الكربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2023، ص85.

(20) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراق، المصارف، مستحصل عليه من الرابط: https://cbi.iq/page/93، تاريخ 2025/5/6.

(21) محمد حسن ونوزاد زبير، واقع الجهاز المصرفي العراقي وسبل إعادة هيكلته، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 9.العدد1، 2020، ص458.

(22) محمد حسن ونوزاد زبير، واقع الجهاز المصرفي العراقي وسبل إعادة هيكلته، مصدر سابق، ص459.

(23) محمد حسن ونوزاد زبير، واقع الجهاز المصرفي العراقي وسبل إعادة هيكلته، مصدر سابق، ص460-461.

(24) البنك المركزي العراقي، ملتقى العراق المصرفي، الإصلاح المصرفي، الخطوة الأولى للإصلاحات الاقتصادية في العراق، 2015، ص5.

(25) البنك المركزي العراقي، المصدر سبق ذكره، ص6.

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية

1- بتال، أحمد و فيصل الدليمي، استعمال مؤشر هيرفندال – هيرشمان لقياس المنافسة بين المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2011-2016)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 4، العدد44، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، 2018.

2- البصري، كمال، أطروحة للإصلاح المصرفي: أفكار للمناقشة، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، 2008.

3- البنك المركزي العراقي، ملتقى العراق المصرفي، الإصلاح المصرفي، الخطوة الأولى للإصلاحات الاقتصادية في العراق، 2015.

4- توفيق، محب، الاقتصاد النقدي ولمصرفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2011.

5- ثويني، فلاح، المصارف الرقمية والوصول السهل إلى التمويل قراءة في توسيع التمويل قاعدة الزبائن المصرفيين من خلال المصارف، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2024.

6- حسن، محمد، ونوزاد زبير، واقع الجهاز المصرفي العراقي وسبل إعادة هيكلته، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 9.العدد1، 2020.

7- خلف، فليح، النقود والبنوك، عالم الكتب الحديث للتوزيع والنشر، الأردن، 2006.

8- صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار في الدول العربية، أبو ظبي، 2021.

9- العابدي، عمار ، النشأة الحديثة للنظام المصرفي العراقي في مئة عام، منصة أريد، لندن، 2020.

10- عبدالرحمن طالب شرموط، الحوكمة الإلكترونية في العراق: رؤية في الحلول والآفاق المستقبلية، مجلة قضايا سياسية، العدد 80.

11- عطوة، محمد وآخرون، قياس كفاءة الجهاز المصرفي العراقي باستخدام تحليل مغلف البيانات (DEA)، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 41، العدد 3، جامعة المنصورة كلية التجارة، 2017.

12- الغالبي، عبد الحسين، وأحمد عطشان، الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق، مجلة الخليجي، المجلد 26، العدد 17، جامعة البصرة، 2009.

13- المطيري، سامرة، دور الإصلاح المصرفي في استقرار الاقتصاد الكلي تجارب دول مختارة مع إشارة للعراق، رسالة الماجستير، جامعة الكربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، 2023.

14- مكونات نظام المدفوعات العراقي، البنك المركزي العراقي، متاح على موقع البنك المركزي العراقي على الرابط: https://cbi.iq/news/view/2854، تاريخ الدخول 2025/5/6.

15- هاجاني، دلشاد، أثر القطاع المصرفي في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2004-2020، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأدنى معهد الدراسات الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، نيقوسيا، 2021.

ثانياً : المصادر الأجنبية

1. Falhy, Haifaa Mezher, The central bank between the lender and the last medic, , Issue 1 , Volume 1, 2019, p.407.

Translation of Arabic references:

1- Batal, Ahmed & Faisal Al-Dulaimi, "Using the Herfendal-Hirschman Index to Measure Competition Among Banks Operating in the Iraqi Banking Sector for the Period (2011-2016)," Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 4, Issue 44, Tikrit University, College of Administration and Economics, 2018.

2- Al-Basri, Kamal, "A Thesis on Banking Reform: Ideas for Discussion," Iraqi Institute for Economic Reform, 2008.

3- Central Bank of Iraq, Iraq Banking Forum, "Banking Reform: The First Step for Economic Reforms in Iraq," 2015.

4- Tawfeeq, Muhib, "Monetary and Banking Economics," Dar Al-Fikr Al-Jami'i, Alexandria, Egypt, 2011.

5- Thuwaini, Falah, "Digital Banks and Easy Access to Finance: A Study in Expanding the Financing Base of Bank Customers Through Banks," Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad, 2024.

6- Hassan, Muhammad, & Nawzad Zubair, "The Reality of the Iraqi Banking System and Ways to Restructure It," Academic Journal of Nawroz University, Vol. 9, No. 1, 2020.

7- Khalaf, Faleeh, "Money and Banks," Modern Book World for Distribution and Publishing, Jordan, 2006.

8- Arab Monetary Fund, "Stability Report in Arab Countries," Abu Dhabi, 2021.

9- Al-Abadi, Ammar, "The Modern Era of the Iraqi Banking System in One Hundred Years," Arid Platform, London, 2020.

10- Abdul Rahman Talib Sharmout, Electronic Governance in Iraq: A Vision of Solutions and Future Prospects, Political Issues Magazine, Issue 80.

11- Atwa, Muhammad, et al., "Measuring the Efficiency of the Iraqi Banking System Using Data Envelopment Analysis (DEA)," *Egyptian Journal of Commercial Studies*, Vol. 41, No. 3, Mansoura University, Faculty of Commerce, 2017.

12- Al-Ghalibi, Abdul Hussein, & Ahmed Atshan, "The Banking System and its Impact on Economic Stability Variables in Iraq," Al-Khaleej Journal, Volume 26, Issue 17, University of Basra, 2009.

13- Al-Mutairi, Samira, "The Role of Banking Reform in Macroeconomic Stability: Experiences of Selected Countries with Reference to Iraq," Master's Thesis, University of Karbala, College of Administration and Economics, Department of Economics, 2023.

14- "Components of the Iraqi Payment System," Central Bank of Iraq, available on the Central Bank of Iraq website at: https://cbi.iq/news/view/2854, accessed May 6, 2025.

15- Hajani, Dilshad, "The Impact of the Banking Sector on Economic Growth in Iraq for the Period 2004-2020," Master's Thesis, Near East University, Institute of International Studies, Faculty of Economic and Administrative Sciences, Nicosia, 2021.

E-Governance in Iraqi Banks and its Components

Zaid Raed Shaker **Prof. Dr. Ahmed Yahya Hadi Al-Zuhairy**

Imam Al-Kadhem College University

zaid_org@iku.edu.iq dr.ahmedalzuhary@iku.edu.iq

Keywords: Banking Sector. Economic Projects . Electronic Systems

Summary:

The Iraqi banking sector has a long history, beginning with the establishment of the first Iraqi bank at the end of the 20th century. Initially, its role was traditional, limited to accepting deposits through account openings and lending to finance economic projects aimed at expanding Iraq's economic growth. This played a significant role in economic development, broadening the Iraqi banking network, and supporting development and investment. On the administrative front, the Central Bank of Iraq undertook several comprehensive administrative reforms to ensure the sustainability of this sector, particularly given the various obstacles the Iraqi banking system faced, including political, security, and economic challenges. These reforms included developing organizational structures, strengthening internal and external oversight of banks, and implementing international governance and disclosure standards. The Central Bank of Iraq also worked to update laws and regulations to keep pace with global developments and to align with the principles of transparency and financial stability. Technologically, Iraqi banks began a gradual transition from paper-based systems to modern electronic systems such as ATMs and online banking platforms. Despite economic and security challenges, Iraqi banks have witnessed rapid development and expansion in adopting digital transformation, enhancing operational efficiency, speed of transactions, boosting public confidence, and supporting the Iraqi national economy.